

## أزمة الرأسمالية المعاصرة

حرصت الديانات عموماً والإسلام خصوصاً على الملكية الخاصة ونظام السوق وعلى شكل من الضمان الاجتماعي من دون التضحية بما سبق ، واعتبرت أن الأصل في القيمة والملكية هو العمل القابل للدخار والاستثمار والتوريث ، وجعلت كل ملكية منقوصة بالزكاة والصدقة ، ووهبت كل محروم حق ، فمع الاعتراف بحرية السوق ونظام التداول الحر ، حرمت الربا والاحتكار والغش والمضاربات والاضرار بالبيئة، ومنعت الربح من العمليات المالية الوهمية ، التي لا تمر عبر العمل والإنتاج، فالاقتصاد الرأسمالي دورة كاملة وليست ناقصة ، ومتكاملة ومتراپطة ، ورغم أنها تبدأ بالمال وتنتهي به لكنها لا بد أن تمر بمراحل العمل والإنتاج لكي تصبح دورة شرعية ، من دونها تتحول إلى ربا ونشاط وهمي مضلل وخادع ، وهو سبب الأزمات التي تعيشها الرأسمالية المعاصرة التي تنظم نفسها تلقائياً عبر آليات السوق والعرض والطلب .

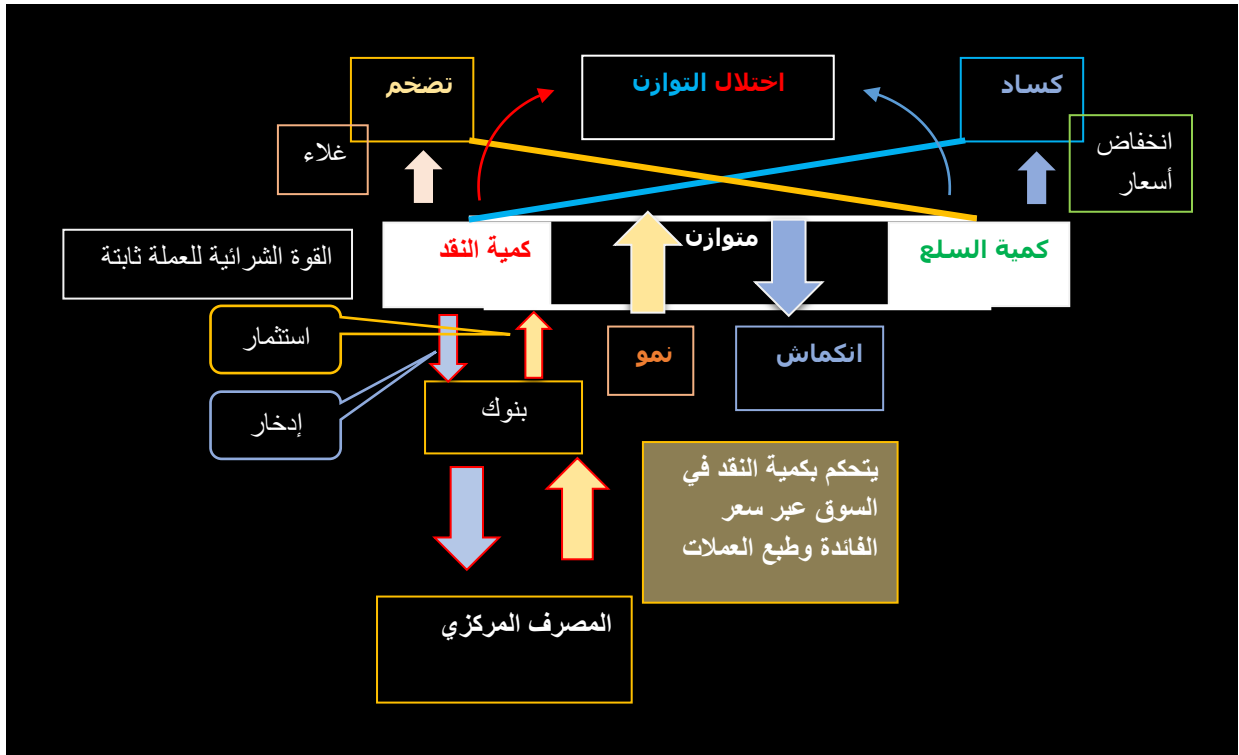
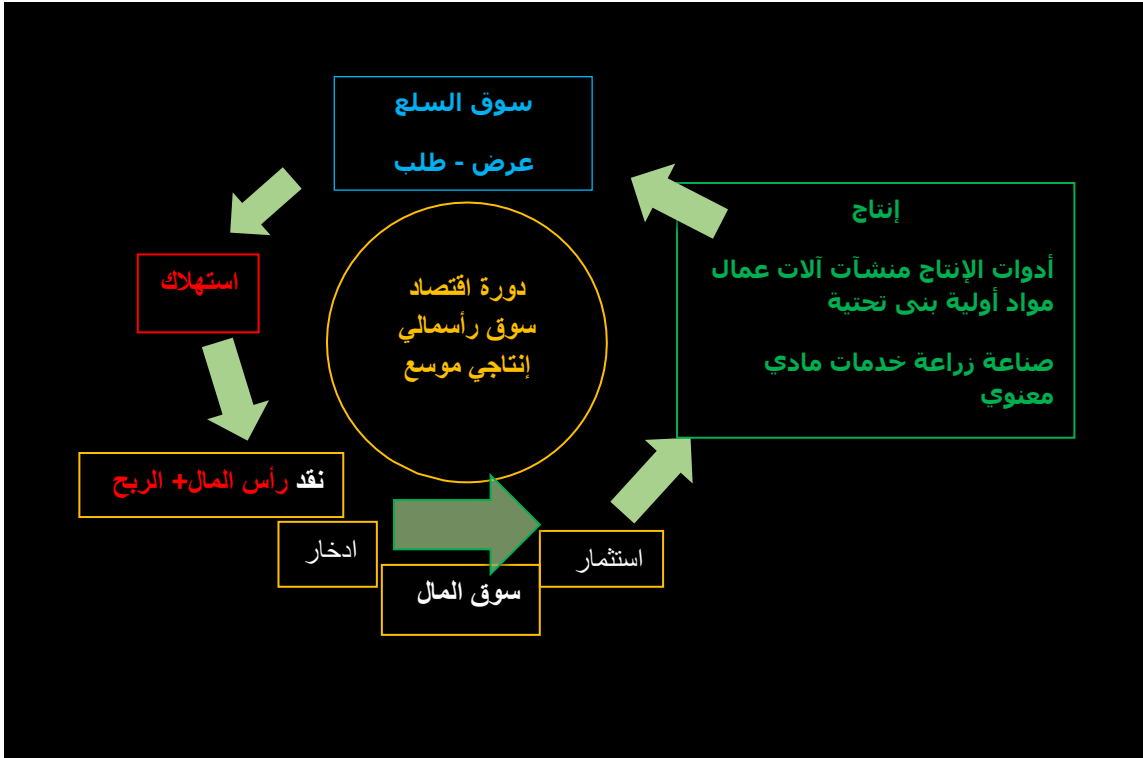
يعلمنا مبدأ الاقتصاد أن لا ننتظر إبحاح الحاجة علينا، بل أن نستبقها بالعمل لإنتاج السلع التي قد نحتاجها ، السلع التي تدخل السوق وتنتظر الحاجات والاستهلاك ، فالاقتصاد هو إدارة إنتاج وتوزيع واستهلاك ما نحتاج إليه ويتطلب الجهد للحصول عليه .. قيمة أي سلعة تأتي من ندرتها وكمية العمل اللازمة لتحضيرها لمتناول يد المستهلك ، انتاجاً وتوزيعاً ، في الاقتصاد يجب أن تسبق السلعة الحاجة إلى السوق وتنتظرها وبالتالي تستفزها وتحرضها بالعرض ، وتنقسم إلى سلع تلبى حاجات مثالية وأخرى تلبى حاجات مادية، لأن الحاجات نفسها مثالية ومادية، والرغبات أيضاً حاجات وتتدخل فيها، وهي أيضاً متبدلة ومتغيرة ومتطورة .

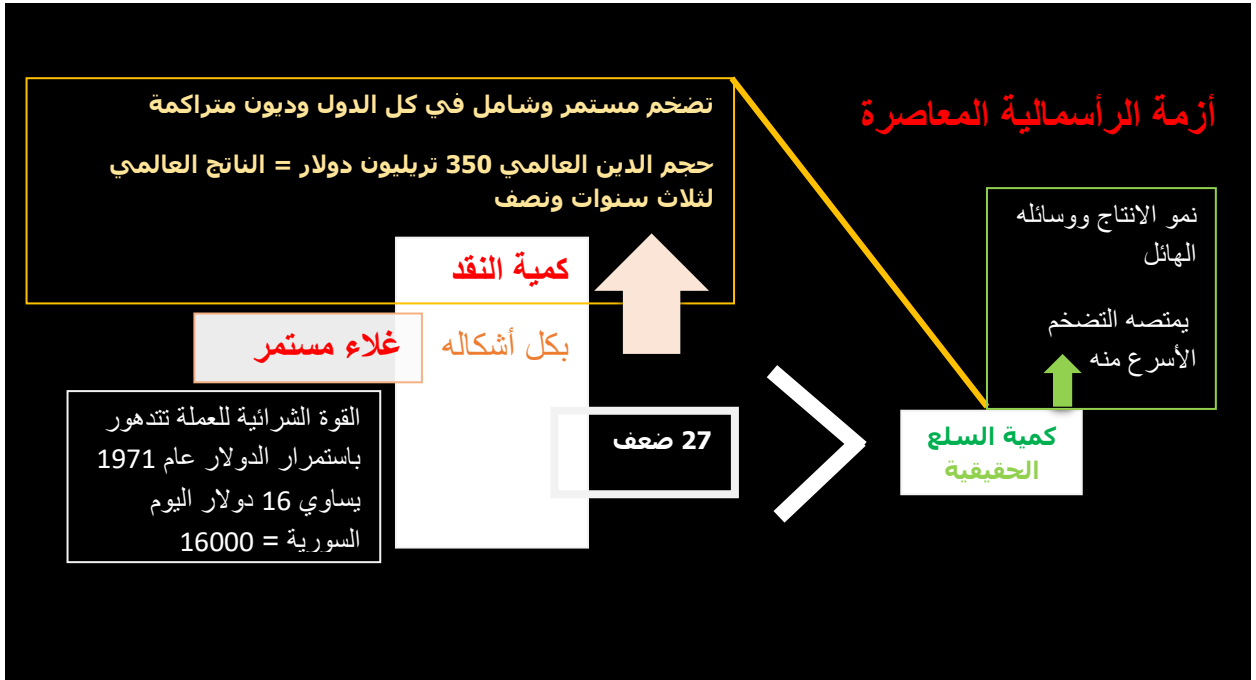
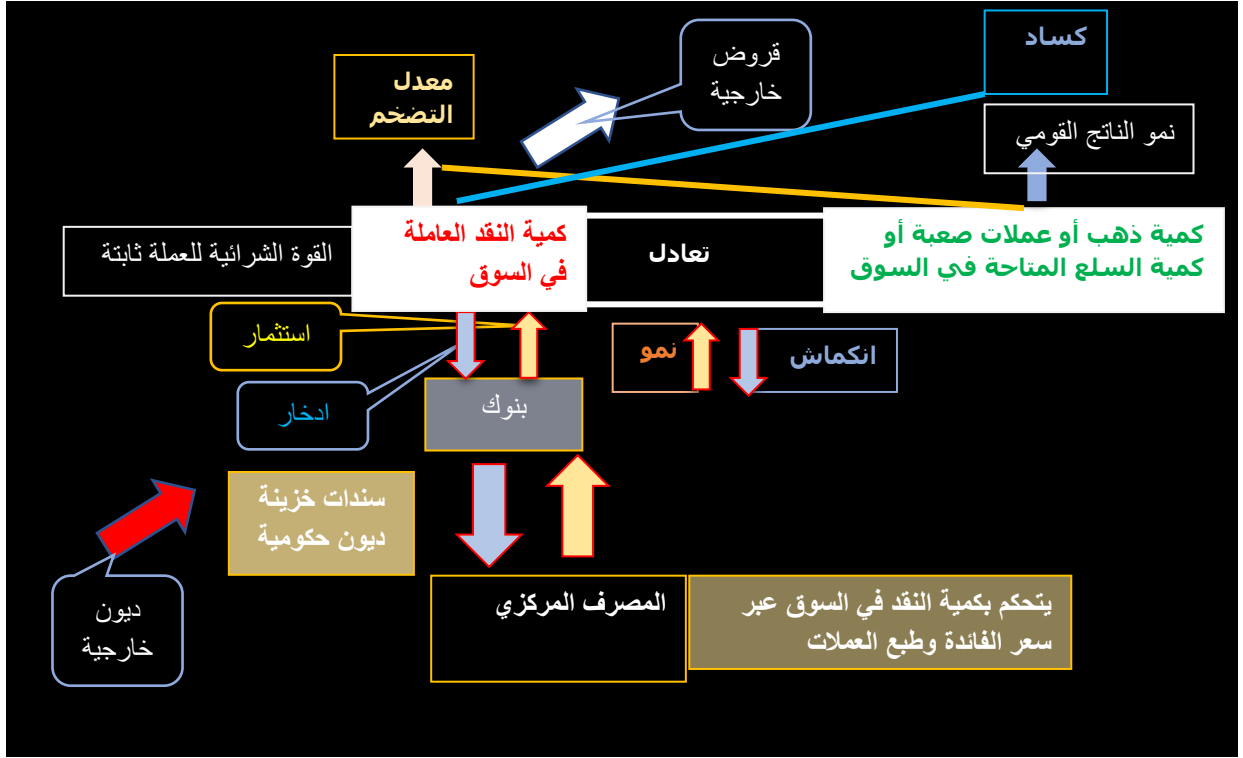
وفي السوق يجري تبادل المنتجات بشكل مباشر أو عبر آليات معقدة أساسها وسيط قيمة معياري هو النقد، الذي يحدد قيمته مقدار العمل أو سلة سلع ، حتى تصبح زيادة الحصة من القيمة (النقد) ، هي هدف أي إنتاج ، والذي يحول العملية الانتاجية الهادفة لتلبية الحاجة ، إلى عملية استثمار نقدي أساساً من حيث التحليل ، وهذا يوحد سوق العمل ويوجه ويوزع العمل على القطاعات المختلفة ، ويؤسس لوحدة الاقتصاد، أي أن الاقتصاد الرأسمالي الموسع الموحد بالنقد والسوق والمنتجين والمستهلكين ، وكما أوجد تبادل السلع النقد كسلعة معيارية حقيقية ( ذهب ) أو اعتبارية كالعملات الورقية والرقمية لكن المضمونة القيمة من قبل النظام السياسي الذي يقوم على ذلك الاقتصاد ، كذلك أوجد تبادل فرص الاستثمار سوقاً للنقد ذاته، وسوقاً للفرص والعقود والسندات والقروض والقيم ، فأوجد سوق النقد ونقد النقد ( العقود الآجلة ، والمتعلقة بالاستثمار ) ، وانفصل الاستثمار عن الإنتاج وشكل دائرة اقتصاد وتبادل مستقلة عنه إلى حد كبير ، إنه سوق الاقتصاد المالي القيمي من دون السلع الاستهلاكية ..

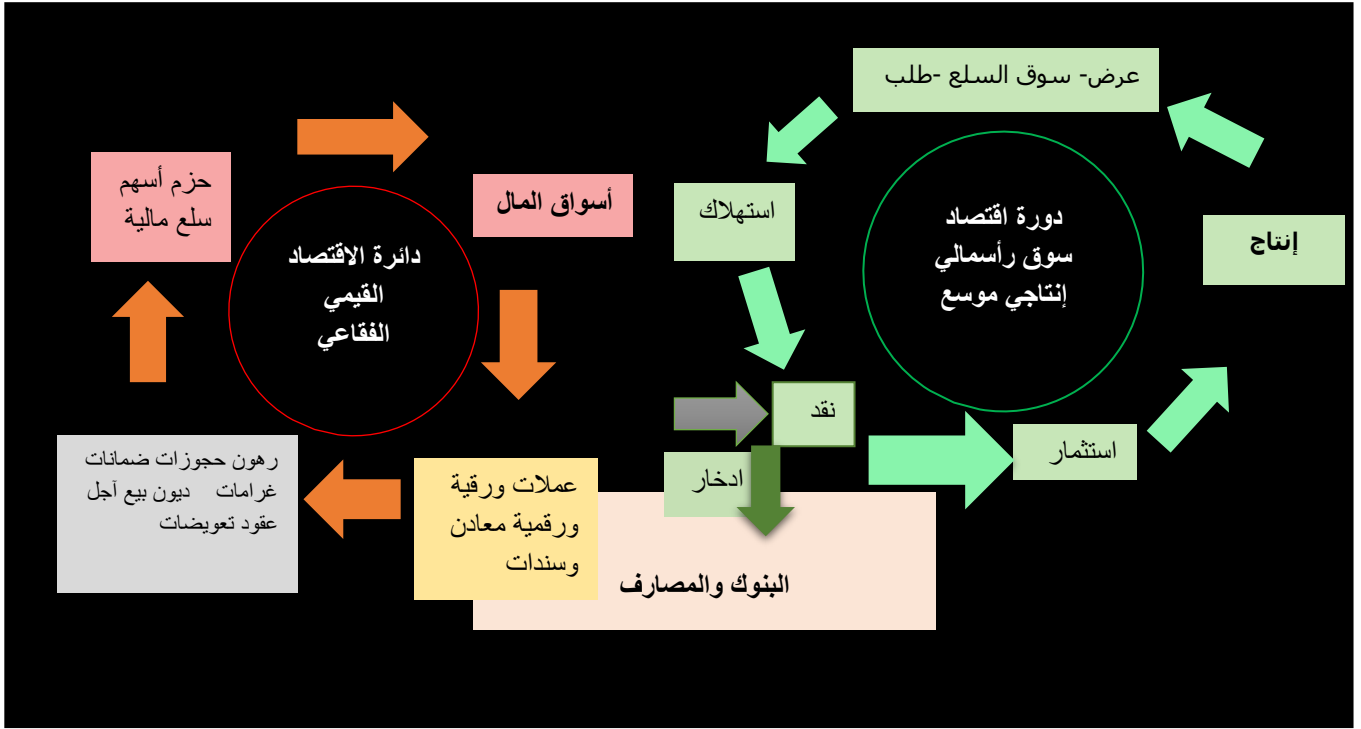
وفي كل سوق رأسمالي لكي يتحقق الربح الكلي لا بد من توسع كلي ، وإذا لم يحصل لا بد من تبادل الخسارة مع الربح ، وتقاسمها ، فإذا لم يحدث نمو عام فإن من يربح هو بمقدار من يخسر، وهي آلية طبيعية للتنافس وإعادة تنظيم فروع الاقتصاد وتوزع النقد والعمل على قطاعات الإنتاج المختلفة ، ولأن الإنتاج يسبق الاستهلاك فمن المتوقع أن تظهر أزمات كساد وتراكم وإتلاف وتعطيل ، هي التي تقدر نوع وعدد ونسبة الإفلاسات، التي هي آلية التنظيم الحركي للاقتصاد وآلية تغيره فكل سوق اقتصادي مغلق على ذاته لا يستطيع فيه المستثمرين تحقيق الربح إلا على . وتطوره حساب بعضهم ، فما يربحه فلان لا بد سيخسره آخر .

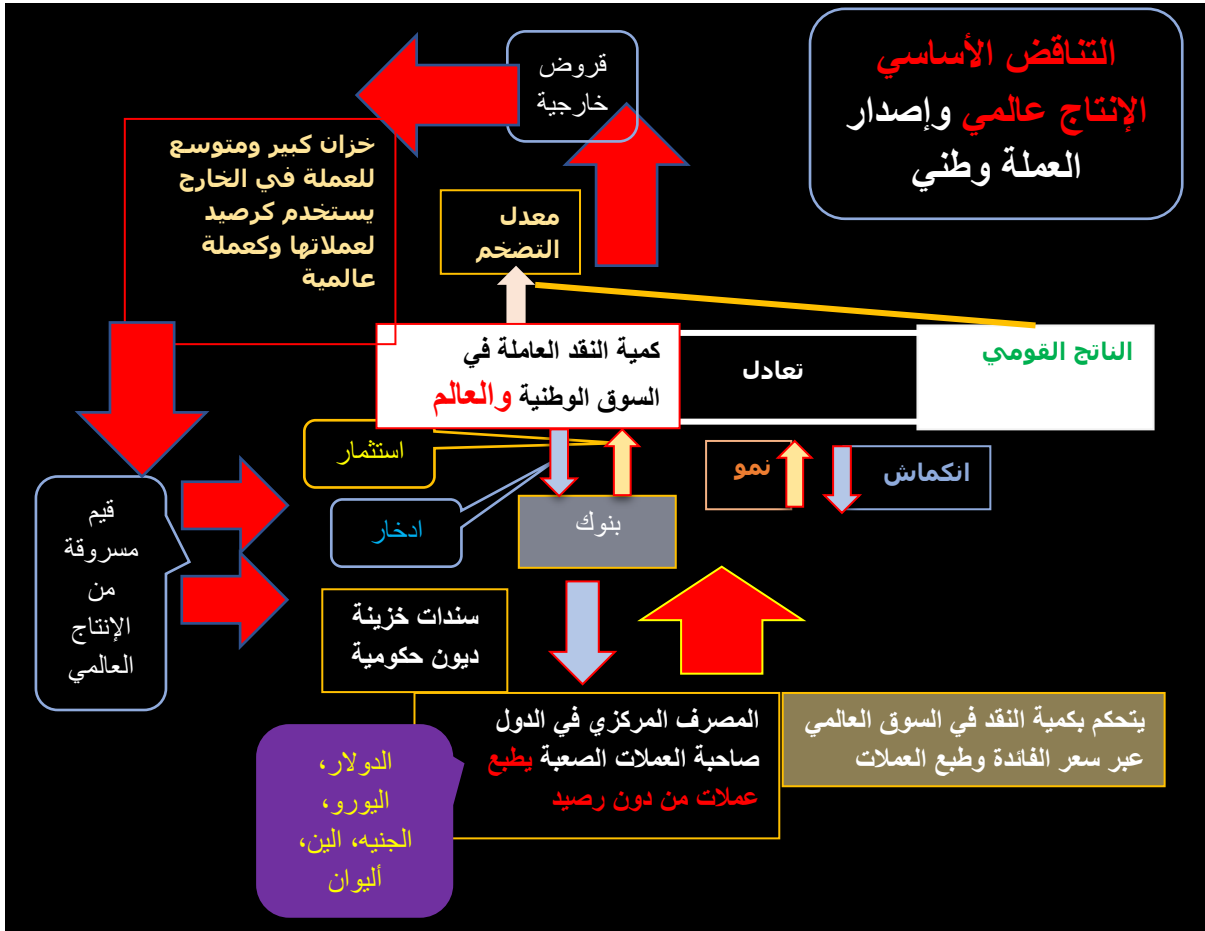
لكن النمو المستمر للاقتصاد هو الذي يجعل الدورة تستمر ، ولكون السلعة يجب عليها انتظار الاستهلاك في السوق ، لذلك اقترح كينز أن يبادر المصرف المركزي لطرح كميات إضافية من النقد كل عام حوالي 3% بانتظار نمو متوقع يعادله، ليتمكن الدورة من الاستمرار .

الاقتصاد مستويين مستوى حقيقي يتعامل مع السلع الموجودة فعلا ، ومستوى افتراضي يتعامل مع القيم المتداولة ، وهي في حلقة الاقتصاد القيمي أضاعف القيم المتداولة في حلقة الاقتصاد الانتاجي الحقيقي . فقيم المنتجات المتاحة في السوق أقل بسبع مرات عن القيم المتداولة في الأسواق









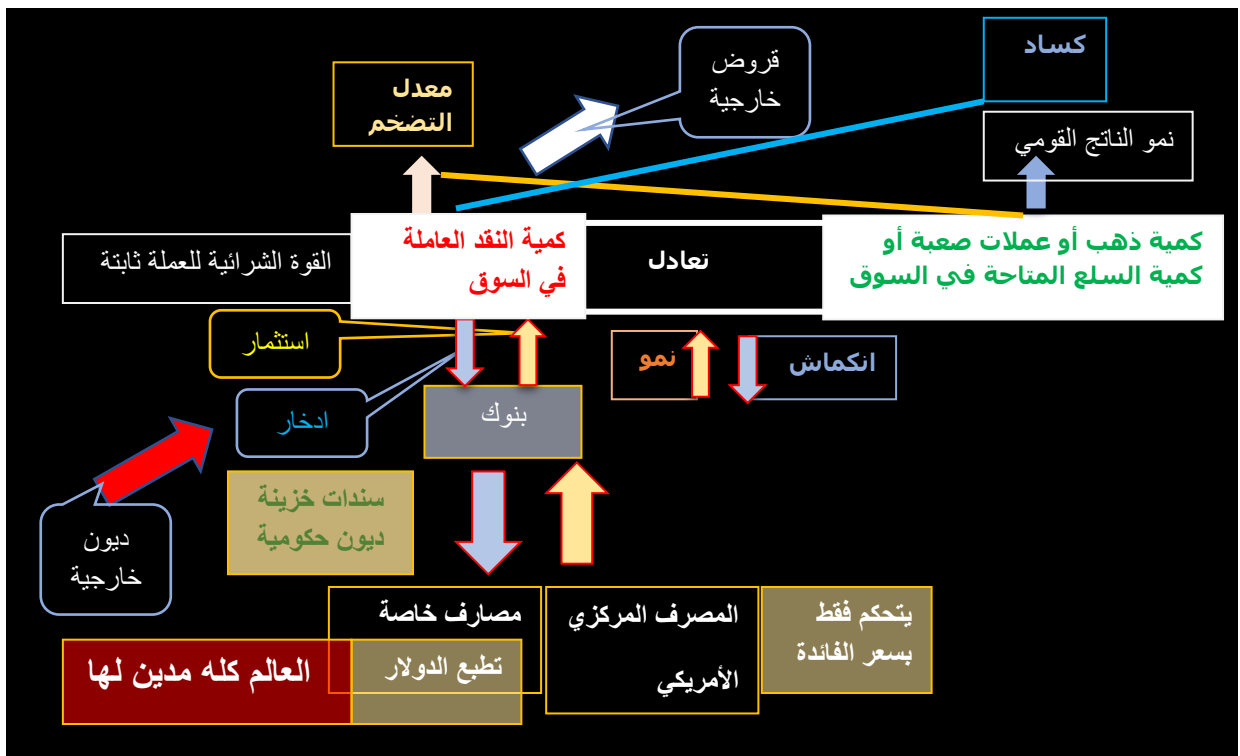
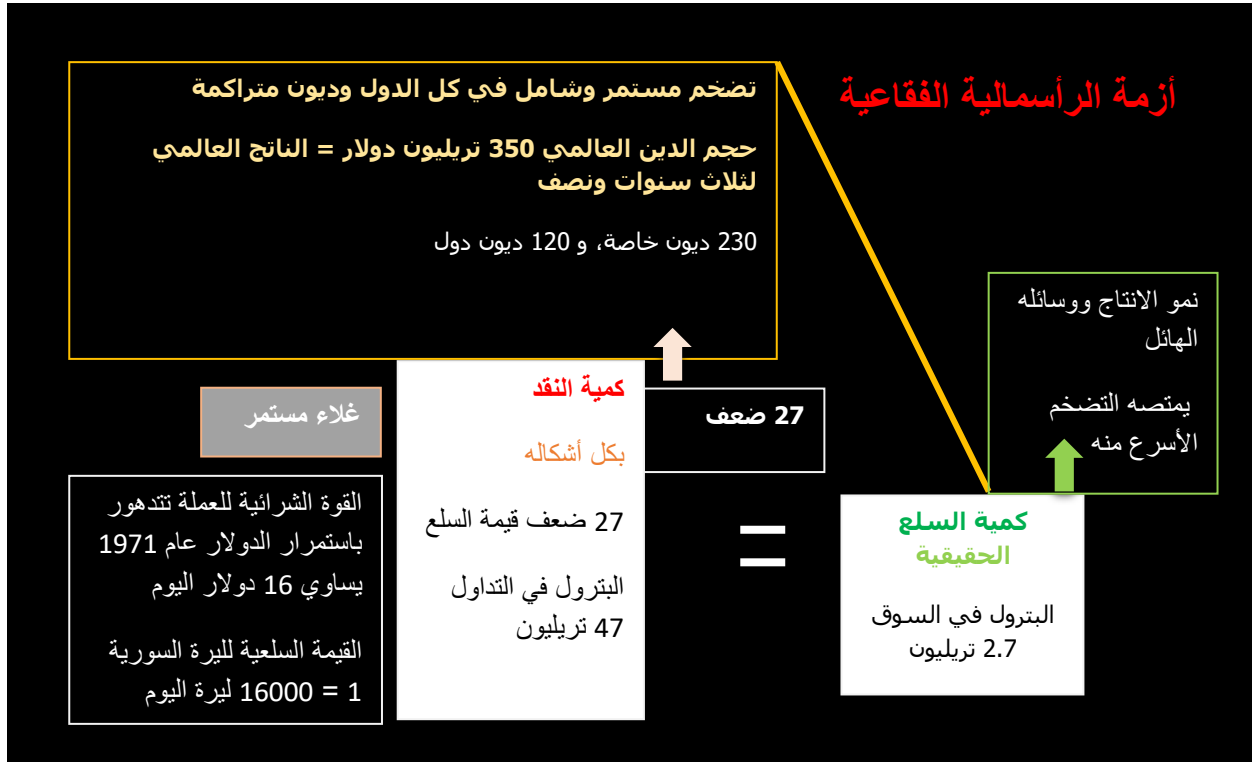
خلال الأعوام 2020-2021-2022 تم طباعة كميات من الدولار تفوق ما تم طباعته منذ صدوره ، ومع ذلك سعره يزداد ، فالعرض والطلب لا يحدد قيمته ، وطبع العملات لا يولد التضخم ؟

صدمة جونسون عام 1971 ومؤتمر جامايكا نيكسون 1976 ، حيث فك الارتباط بين الذهب والدولار ، قيمة الذهب العالمي اليوم 8.5 تريليون دولار فقط ،

المصرف المركزي التابع للحكومة لا يطبع الدولار بل يطبعه بنوك خاصة ( الفيدرالي ، وبنك شيلر )

عائلات معينة ومجموعات مالية كبرى

سوق البورصة من أسهم وفوركس وانديكس أكبر بكثير من اقتصادات العالم الحقيقية



الحلول :

التزام مصدري العملات بقيمة سلعية محددة وثابتة لعملاتهم .

إيجاد صندوق نقد عالمي ، يشرف على طباعة العملات وتقدير قيمتها .

منع النشاطات الرأسمالية الفقاعية ، وربط الربح بدخول سوق الإنتاج الحقيقي .

تأكيد سيطرة السلطات السياسية المنتخبة على السياسة النقدية وعلى رأس المال ،

وضع سلطة رقابية عالمية على الطغم المالية التي تجاوزت الحدود السياسية للدول ،